

نموذج السيرة الذاتية للملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٢  
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (١٠) لسنة ١٩٦٤

## نظام منصب قاضي القضاة

صادر بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور

♦♦♦♦♦

المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام منصب قاضي القضاة لسنة ١٩٦٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - اعتباراً من تاريخ العمل بهذا النظام يلغى النظام رقم ١٣ لسنة ١٩٥٩ بحيث يعود العمل بمقتضى نظام صلاحيات قاضي القضاة رقم ٢ لسنة ١٩٥٥ .

١٩٦٤/٢/٢٢

أحمد بن طلال

وزير دولة لشؤون رئاسة	وزير	رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم
المواصلا	الوزراء ووزير الدفاع	وقائم بامال قاضي القضاة بالوكالة
عبد الحميد مرتضى	عبد القادر الصالح	صالح الحجابي
حسين بن ناصر		

وزير	وزير	وزير الشؤون الاجتماعية	وزير
الصحة	الاشغال العامة	والعمل والانشاء والتعمير	العدل
صالح بركان	عبد اللطيف العنتاوي	امين الحسيني	حسن السكايد

وزير	وزير	وزير	وزير
الاعلام	المالية والاقتصاد الوطني	الخارجية	الزراعة
صالح ابو زيد	نظام الشراي		كامل عبي الدين

# الجمهورية العربية السورية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاحد ١٧ شوال سنة ١٣٨٣ هـ : الموافق ١ آذار سنة ١٩٦٤ م . العدد ١٧٤٣

## الفرس

صفحة

١٩٢	قانون معدل لقانون البلديات	١٩٦٣ لسنة (٣٢) رقم
١٩٣	قانون معدل لقانون استقلال القضاة	١٩٦٤ لسنة (٢) رقم
١٩٤	قانون معدل لقانون الانشاءات والخدمات القروية	١٩٦٤ لسنة (٣) رقم
١٩٥	قانون ملحق بقانون الموازنة العامة رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٣	١٩٦٤ لسنة (٤) رقم
١٩٨	قانون المالكين والمستأجرين للعقارات الوقفية	١٩٦٤ لسنة (٥) رقم
١٩٩	قانون تسجيل الاموال غير المنقولة التي لم يسبق تسجيلها	١٩٦٤ لسنة (٦) رقم
٢٠١	قانون معدل لقانون صيانة اسلاك البرق والهاتف	١٩٦٤ لسنة (٧) رقم
٢٠٢	نظام فرقة مطافئ نابلس	١٩٦٤ لسنة (٧) رقم
٢٠٥	نظام مجلس الامناء المعدل	١٩٦٤ لسنة (٩) رقم
٢٠٦	قرار صادر عن وزير المالية والاقتصاد الوطني	
٢٠٧	امر دفاع يتعلق بتخزين وتوزيع مادة الغاز	



هكذا من الأشهر



## نموذج المرسوم الملكي رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٣

## قانون معدل لقانون البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١/٤/١٩٦٤ .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٤٧) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي . -

- ٤٧ (١) تخضع الابنية الواقعة ضمن سور مدينة القدس القديمة لضريبة الابنية والاراضي رغم اعفائها من الضريبة الحكومية وتتولى امانة القدس تخمين قيمة الايجار السنوي الصافي وفق الاسس المتبعة في قانون ضريبة الابنية والاراضي رقم ١١ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته.
- (٢) تخضع هذه الضريبة لاحكام قانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات من حيث التخمين والمراجعة والتحصيل والاعفاءات والفرامة .
- (٣) تكون لغة الضريبة المشار اليها في الفقرتين السابقتين كما يلي . -

أ - سبعة في المائة من صافي قيمة الايجار السنوي للمباني بما في ذلك الساحة التي تقوم عليها او تحيط بها .

ب - خمسة في المائة من صافي قيمة الايجار السنوي للاراضي التي ليست ساحة للمباني .

١٩٦٣/٩/١

## أخبر بطلال

وزير	وزير	وزير	رئيس الوزراء
العدل	الداخلية	المالية	
حسن الكايد	صالح الحاي	عبد الرحمن خليفة	حسين بن ناصر

## نموذج المرسوم الملكي رقم ٣١ لسنة ١٩٦٤

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٤

## قانون معدل لقانون استقلال القضاء

المادة ١ - يسمى هذا القانون (القانون المعدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٦٤) ويقرأ مع القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثالثة من القانون الاصيل بإضافة الفقرة الجديدة التالية اليها بعد الفقرة (٣) مباشرة وإعادة ترقيم الفقرتين (٤ و ٥) منها بحيث تصبحان (٥ و ٦)

٤ - ان يكون من المحامين الاساتذة او ممن مضى على تعيينهم في الاعمال القلمية في المحاكم النظامية مسدة سنتين او ان يكون مجموع المدة التي قضوها في المحاماة في الاعمال القلمية المشار اليها مدة سنتين على الاقل .

لمادة ٣ - تعدل المادة (١٣) من القانون الاصيل بإضافة الفقرة التالية اليها كفقرة (ج) .

ج - على الرغم مما ورد في مطلع هذه المادة يجوز لوزير العدلية بظروف خاصة ان يطلب من المجلس القضائي اختيار احد قضاة محكمة التمييز ليتولى منصب رئاسة محكمة الاستئناف للمدة التي يراها المجلس مناسبة .

١٩٦٤/٢/٢

## أخبر بطلال

وزير العدلية	وكيل رئيس الوزراء
حسن الكايد	صالح الحاي



## نموذج القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٤

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (٣) لسنة ١٩٦٤

## قانون معدل لقانون الانشاءات والخدمات القروية

\*\*\*\*\*

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( القانون المعدل لقانون الانشاءات والخدمات القروية لسنة ١٩٦٤ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٢٧ ) لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة ( د ) من المادة العاشرة من القانون الاصيلي باضافة العبارة التالية اليها .  
و او ادى البنوك في المراكز التي يوجد فيها فروع للبنوك .

١٩٦٤/٢/٤

### أحمد بن طلال

وزير الانشاء والتعمير امين الحسيني	وزير الداخلي صالح الحجازي	رئيس الوزراء حسين بن ناصر
وزير المالية نظام الشراي	وزير الصحة صالح برقان	وزير الاشغال العامة عبد اللطيف العنتاوي

## نموذج القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٣

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (٤) لسنة ١٩٦٤

## قانون ملحق بقانون الموازنة العامة رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٣

\*\*\*\*\*

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( القانون الملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٣ / ١٩٦٤ ) ويقرأ مع قانون الموازنة رقم ( ٢٥ ) لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١/٤/١٩٦٣ .

المادة ٢ - يستبدل نص المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ( ٣٠ ) لسنة ١٩٦٣ الملحق بقانون الموازنة رقم ( ٢٥ ) للسنة المالية ١٩٦٣ / ١٩٦٤ بالنص التالي .  
٢ - تضاف النفقات التالية الى جدول رقم ( ١ ) الملحق بالقانون الاصيلي .

رقم الفصل عنوانه	المبلغ المخصص دينار	الاجال دينار
١/١/١٣ النفقات العامة	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠

٣ - تؤمن النفقات المضافة بموجب المادة الثانية من هذا القانون كما يلي :  
أ - ( ١٥٠٠٠ ) دينار المضافة بموجب الفصل ١٣ / ٢ / ب المادة ( ٣١ ) النفقات الانمائية .  
ب - ( ٥٠٠٠ ) دينار من مخصصات الفصل ( ١٠ ) / ب النفقات الانمائية .

هكذا من الأصول



المادة ٣ - تضاف النفقات التالية الى الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الاصيل .

رقم الفصل	عنوانه	رقمها وعنوانها	المساده	المبلغ المخصص	الاجمال
				دينار	دينار
١ - النفقات المتكرره					
١٦/د	وزارة الصحة / الطب الوقائي	(٢٥) مهيات ولوازم	٢٢٠٠٠	٢٢٠٠٠	٢٢٠٠٠
٣/٤	دائرة الجوازات	(٢٤) متفرقة	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠
١٣/ج	وزارة المالية / النفقات العامة	(٢٤) متفرقة	٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠
١٤	وزارة الخارجية	(١١) الموظفين المعينين	١٥٠٠		
		(١٣) الرواتب المقطوعه	٢٠٠٠		
		(١٥) العلاوات	٣٥٠٠		
		(٢٢) الايجارات	١٠٠٠٠		
		(٢٤) المتفرقة	٢٥٠٠٠		
		(٢٥) لوازم ومهمات	٥٠٠٠		
		(٣١) اجهزة واثاث	١٠٠٠٠	٥٧٠٠٠	
ب - النفقات الانمائية					
١/٤	وزارة الداخلية	(٣٢) الفقرة (٢)	١٠٠٠٠		
٧/ب	وزارة التربية والتعليم	(٣٢) الفقرة (٣)	١٠٠٠٠		
١٣/ج	وزارة المالية	(٣٣) الفقرة (٢)	١٦١٠٠٠	١٨١٠٠٠	
				٣٤٠٠٠٠	

المادة ٤ - تجري التعديلات والاضافات في جدول الوظائف الملحق بالقانون الاصيل كما يلي . -

رقم الفصل	عنوانه	رقمها	عنوانها	الدرجة	العدد
				او الراتب	العدد
١/٣	مجلس الوزراء	٢	وزير	١٣٠	١٣
	ديوان الرئاسة				
١/٧	وزارة التربية والتعليم الادارة	٢	مساعد وكيل وزارة الاولى ب	٣	٢
١/٤	وزارة الداخلية	٦	متصرف	الثانيه	٢
١٤	وزارة الخارجية	١	سفير مرتبه اولى	١٣٠	٤
١٤	وزارة الخارجية	٢	نقيب مرتبه ثانيه	١٢٠	٩
١٤	وزارة الخارجية	٥	وزير مفوض مستشار الثانيه	٦	٨

رقم الفصل	عنوانه	رقمها وعنوانها	الدرجة	العدد
			او الراتب	العدد
١٤	وزارة الخارجية	٩	سكرتير ثاني	١٢
١٤	وزارة الخارجية	١٠	سكرتير ثالث	١٥
١٤	وزارة الخارجية	١٢	ملحق	٢٨

المادة ٥ - تلغى عبارة « ملحق ثنائي » من المادتين (٧ و ٨) من الفصل ١/٧ / الادارة / وزارة التربية والتعليم من جدول الوظائف الملحق بالقانون الاصيل وتضاف هذه العبارة الى المادتين (٥ و ٦) منه .

المادة ٦ - تضاف الواردات التالية الى الجدول رقم (٢) الملحق بالقانون الاصيل :

رقم الفصل	عنوانه	رقمها وعنوانها	المساده	المبلغ	الاجمال
				دينار	دينار
٨	الواردات	٣	عائدات من شركة	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
	المختلفة		نفط العراق .		
٧	الفوائد	٣	ارباح اسهم	٤٤٠٠٠	٤٤٠٠٠
	والارباح		شركة القوسفات		
				٢٤٤٠٠٠	

المادة ٧ - تؤمن النفقات المضافة بموجب المواد (٣) ، (٤) من هذا القانون من الواردات في المادة السادسة من هذا القانون ومن الاحتياطي العام .

المادة ٨ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .  
١٩٦٤/٢/١٢

مستشار

رئيس  
الوزراء  
جسين بن ناصر

وزير  
المالية  
نظام الشراي

هذا من الاصل



## اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن أنه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور أحيل القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٣ قانون المالكين والمستأجرين للعقارات الوقفية المنشور في عدد الجريدة الرسمية ١٦٩٣ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .  
ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ( ٢٧ ) المشار اليه ويعمل بالقانون المعدل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية رئيس الوزراء

## نموذج السجل للملكية للملكية العامة

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم ( ٥ ) لسنة ١٩٦٤

## قانون المالكين والمستأجرين للعقارات الى قففيه

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون المالكين والمستأجرين للعقارات الوقفية لسنة ١٩٦٤ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعني العبارات التالية في هذا القانون ما يلي ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك . -

( مستأجر ) كل من تعاقد قبل صدور هذا القانون او بعده مع دائرة الاوقاف الاسلامية على استئجار ارض وقفية لاقامة منشآت عليها واعطي الحق في استغلالها مدة معلومة من الزمن .

( مستأجر فرعي ) كل من استأجر من المستأجر او من اي مستأجر فرعي اي عقار اقامه المستأجر بمقتضى عقد بينه وبين دائرة الاوقاف الاسلامية واي شخص اخر شغل ذلك العقار او جزءاً منه .

المادة ٣ - لا تسري احكام قانون المالكين والمستأجرين رقم ( ٦٢ ) لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته على اي مستأجر او مستأجر فرعي كما هو معرف في هذا القانون .

المادة ٤ - اذا قل بدل الاجار المتفق عليه بين المستأجر والمستأجر الفرعي عن اجر المثل لانكون دائرة الاوقاف الاسلامية ملزمة بقبول البديل المذكور ويحق للدائرة المذكورة في هذه الحالة استيفاء اجر المثل عن عقار الوقوف الذي يستمر المستأجر الفرعي باشغاله بعد تاريخ انتهاء العقد بين المستأجر والدائرة المذكورة .

وايفاء لهذه الغاية يقدر اجر المثل بقيمته كما هي بتاريخ عقدا لاجارة بين المستأجر والمستأجر الفرعي  
المادة ٥ - كل اتفاق بين المستأجر والمستأجر الفرعي يعطي الاخير حق التأجير الفرعي يعتبر باطلا ما لم يكن المستأجر قد ملك هذا الحق بنص صريح ورد في العقد بينه وبين دائرة الاوقاف الاسلامية .

المادة ٦ - رئيس الوزراء ووزير الداخلية وقاضي القضاة مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٤/٢/١٨

الحسين بن طلال

رئيس

الوزراء

حسين بن ناصر

قائم بأعمال

قاضي القضاة

بشير الصباغ

وزير

العدل

حسن الكايد

## نموذج السجل للملكية للملكية العامة

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم ( ٦ ) لسنة ١٩٦٤

## قانون تسجيل الاموال غير المنقولة

التي لم يسبق تسجيلها

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون تسجيل الاموال غير المنقولة التي لم يسبق تسجيلها لسنة ١٩٦٤ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعني عبارة ( معاملات التسجيل ) المعاملات المتعلقة بتسجيل الاموال غير المنقولة التي لم يسبق تسجيلها في دوائر التسجيل .

المادة ٣ - لا تجري اية معاملات تسجيل جديدة على ارض لها تسجيل سابق او مشمولة بأعمال التسوية .

المادة ٤ - على مأمور التسجيل عند ورود طلب تسجيل اموال غير منقولة لم يسبق تسجيلها ان يعلن بصورة واضحة تفاصيل ذلك الطلب في صحيفة او صيفتين خلتين وفي مكان بارز في القرية التابعة لها تلك الاموال على نفقة صاحب العلاقة وان يدعو فيه كل من له اعتراض على هذا الطلب ان يتقدم به الى مأمور التسجيل المختص خلال خمسة عشر يوما من تاريخ نشر الاعلان في الصحف .

المادة ٥ - بعد انقضاء المدة المعينة في المادة الرابعة على مأمور التسجيل بعد استيفاء رسم الكشف ان يذهب على نفقة صاحب العلاقة الى موقع الارض المطلوب تسجيلها مجددا للتحقيق عن جهة التصرف واسبابه وسماع جميع الاعتراضات الواردة وان ينظم محضرا يوقعه مع الجاورين واهل الخبرة بين فيه تفاصيل الاموال غير المنقولة وواقع الحال سواء بالنسبة للطلب او للاعتراضات الواردة ضده وان يرفق التقرير بمخطط دقيق للاموال غير المنقولة لغرض معرفة حدودها ومساحتها وترفع كافة اوراق المعاملة بكتاب الى اللجنة المنصوص عليها في المادة السادسة للنظر فيها .

المادة ٦ - أ - تشكل في كل من المحافظات والالوية والاقضية لجنة برئاسة المحافظ او مساعده او المتصرف او القائم مقام وعضوية المحاسب ومأمور التسجيل كل منهم في مقاطعته للنظر في معاملات التسجيل واصدار القرارات المناسبة بشأنها ، ولها حق اعادة الكشف واستماع البيانات التي تراها وتكون قرارات اللجنة بالاجماع او بالاكثرية .

ب - اذا لم يقع اي اعتراض على معاملة التسجيل ، يقوم مأمور التسجيل بتسجيل الاموال غير المنقولة بأسم الطالب وفقا لقر او هذه اللجنة :

هكذا من المأهول



المادة ٧ - اذا وقع خلاف على معاملة التسجيل فالمتضرر ان يستأنف قرار اللجنة المذكورة في المادة السابقة خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه القرار الى لجنة استئنافية مؤلفة من مدير الاراضي والمساحة واحد قضاة محكمة الاستئناف يعينه وزير العدلية ومساعد النائب العام برئاسة من هو اعلی منهم درجة وينظر في الاستئناف تدقيقا الا اذا رأت اللجنة خلاف ذلك ويكون لها الحق في تصديق القرار المستأنف او فسخه او اعادته للجنة البدائية للعمل وتنفيذ ما تراه من تعليمات ويكون قرارها بالايجاب او بالاكثرية .

المادة ٨ - أ - يجري تبليغ قرار اللجنة الاستئنافية الى المتضرر واذا لم يرد الى دائرة التسجيل اشعار من المحكمة المختصة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغ القرار بتوقيف معاملة التسجيل يسار باتمام معاملة التسجيل وفق القرار المذكور .

ب - اذا ورد لمأمور التسجيل بعد اقامة الدعوى قرار يتضمن اسقاط الدعوى او ردها من قبل المحكمة فيحق له ان يقوم باتمام معاملة التسجيل .

ج - اذا تم التسجيل في قيود دائرة التسجيل فيعتبر السند الصادر عنها وثيقة غير قابلة للطعن بها امام المحاكم من قبل المعارض او المعارضين انما يحق للغائب والمجنون والمتموه والتناصر حق اقامة الدعوى على من سجلت الارض باسمه او على اصوله او فروعه وعلى الزوج والزوجة وذلك في حالة انتقال ملكية الارض الى اي من هؤلاء باية صورة من الصور .

المادة ٩ - يجوز لكل من اللجنة البدائية واللجنة الاستئنافية اثناء النظر في المساملة ان توجه البت في القضية الى ان تطبق اعمال التسوية في المنطقة التي تقع الارض المراد تسجيلها ضمنها - اذ رأت ان ذلك ضمن لتحقق العدالة - على انه اذا تبين فيما بعد ان ليس في النية اجراء التسوية في تلك المنطقة فللجنة ان ترجع عن قرارها بالتسجيل .

المادة ١٠ - يجري تبليغ القرارات الصادرة بمقتضى هذا القانون لاصحاب العلاقة بمعرفة مأمور التسجيل المختص او من ينوبه من مأموري التسجيل الآخرين اذا كان المطلوب تبليغه يقيم في قضاء خارج عن اختصاص مأمور التسجيل المختص .

المادة ١١ - يلغى كل تشريع اردني او فلسطيني سابق الى المدى الذي يتعارض مع احكام هذا القانون .

المادة ١٢ - لمجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ غايات هذا القانون .

المادة ١٣ - رئيس الوزراء ووزراء المالية والعدلية والداخلية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٤/٢/١٨

أحمد بن حسن

وزير المالية	وزير العدلية	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
نظام الشرايف	حسن الكايد	صالح الحاي	حسين بن ناصر

## نحوه السيرة الملكية ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر بأصداره و اضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٤

## قانون معدل لقانون صيانة اسلاك البرق والهاتف

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( القانون المعدل لقانون صيانة اسلاك البرق والهاتف لسنة ١٩٦٤ ) ويقرأ مع قانون صيانة اسلاك البرق والهاتف لسنة ١٩٣٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي ، كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف كلمة ( المحافظ ) الى ما قبل كل عبارة من عبارات ( المتصرف او القائمقام ) الواردة في المواد ( ٣ و ٤ و ٥ ) من القانون الاصلي .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة ( ٦ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي . -

١ - ٦ - اذا لحق ضرر بأسلاك البرق والهاتف ، او اعمدتها ، او اجهزتها بقطعها او كسرها او تخريبها او سرقتها وكان ذلك ضمن اختصاص اي مجلس بلدي ، او مجلس قروي ، او ضمن اية منطقة اخرى ، وكان لدى المحافظ او المتصرف او القائمقام استنادا لاسباب معقولة ما يبرر اعتقاده بأن اهالي المنطقة التي وقع فيها الضرر . -

أ - قاموا بإيقاع الضرر المذكور ، او تأمروا ، او ساعدوا باي وجه على ايقاعه ، او ب - تخلفوا عن تقديم ما في استطاعتهم من المساعدة لاطهار المجرم او المجرمين ، لالتقاء القبض عليهم ، او

ج - - تأمروا على تهريب اي شخص او ابوائه يشبهه باشتراكه في ارتكاب الجرم ، او

د - اتفقوا على اخفاء اية بيئة جوهريه ، من شأنها اثبات ارتكاب الجرم .

فيجوز له ، بعد اجراء التحقيق ، ان يقرر فرض مبلغ على اهالي المنطقة التي حصل فيها الضرر ، مساويا لقيمة الضرر والنفقات اللازمة لازالته بدفع الى المصلحة ذات العلاقة . ويجوز له ايضا ، فرض غرامة مشتركة عليهم لا تزيد على خمسين دينارا تدفع لصندوق الخزينة وتحصل قيمة الضرر والنفقات بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية لسنة ١٩٥٢ .

٢ - لا يجوز تنفيذ قرار المحافظ او المتصرف او القائمقام الصادر بموجب الفقرة ( ١ ) من هذه

المادة ، قبل تصديقه من وزير الداخلية .

المادة ٤ - رئيس الوزراء ووزيرا الداخلية والمواصلات مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

أحمد بن حسن

١٩٦٤/٢/١٨

وزير المواصلات	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
عبد المجيد مرتضى	صالح الحاي	حسين بن ناصر

فكندا من المجلد



## محمد السيد الله نابس الملكة للبلدية الحائمية

بمقتضى المادة ٤١/ب من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥  
وبناء على ما قرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/١/١٩٦٤  
نامر بوضع النظام الآتي

نظام رقم (٧) لسنة ١٩٦٤

### نظام فرقة مطافىء نابلس

صادر بمقتضى المادة ٤١/أ/١٣ من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥



- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام فرقة مطافىء نابلس لسنة ١٩٦٤) ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.
- المادة ٢ - يكون للافظاء والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك . -  
(بنائة) اي انشاء من الحجر او الباطون المسلح او الخشب او خلاف ذلك .  
(رئيس الاطفائية) رئيس فرقة مطافىء البلدية .  
(فرقة المطافىء) الفرقة التي انشاها مجلس البلدية لاطفاء الحرائق ومنع وقوعها .  
(منطقة البلدية) منطقة بلدية نابلس .  
(المجلس) مجلس بلدية نابلس او اي لجنة بلدية في نابلس تشكل بموجب القانون .  
(الرئيس) رئيس بلدية نابلس .  
(الحل) كل محل يستعمل كمتجر او مصنع او لتعاطي اية حرفة اخرى .  
(مأمور) اي مأمور من مأموري فرقة المطافىء يعينه المجلس .  
(الامر) الامر الصادر من المجلس .

المادة ٣ - يؤلف المجلس فرقة مطافىء قوامها رئيس الاطفائية وبعض المأمورين الآخرين الذين قد يعينهم المجلس من وقت لآخر ، ويقضي على المجلس ان يقتني السيارات المجهزة تجهيزاً كاملاً بأدوات ومواد مكافحة الحريق ، ويقوم على صيانتها وإبقائها بحالة جيدة ، وتكون مهمة الفرق منع شوب الحرائق واطفائها ، وحماية الأرواح والممتلكات وتقديم المعونة في حالة وقوع الحوادث او الضيق .

المادة ٤ - يحول رئيس الاطفائية ، او اي مأمور اخر من فرقة المطافىء مفوض منسبه كتابة صلاحية الحصول على المعلومات المتعلقة بمماية الابنية والممتلكات الاخرى الكائنة في منطسة البلدية ، والغاية التي تستعمل من اجلها ، وموارد المياه الموجودة فيها ، وطريقة الوصول اليها والاحتياطات المتخذة ضد الحريق ، واية معلومات اخرى قد يعتبرها ضرورية لبح الحريق ، اما بواسطة المعاينة او بصورة اخرى .

المادة ٥ - يجوز للمجلس ان يجهز الاماكن التي يعتبرها ملائمة بأجراس الحريق .

المادة ٦ - أ - يترتب على صاحب كل محل يقع ضمن منطقة البلدية ان يضع اجهزة مكافحة الحريق اللازمة في حله بعد تكايفه بذلك خطياً بأشعار موقع من الرئيس وبتنسيب من رئيس الاطفائية . واذا تخلف عن ذلك ، خلال المدة المعينة في الاشعار المذكور ، فإنه يعاقب لدى ادائه بغرامة لا تتجاوز الخمسة دنانير .

ب - يجوز للمجلس بحالة تخلف المكلف عن وضع الاجهزة المذكورة خلال المدة المعينة ، ان يقوم بوضعها ويلزم المكلف بدفع النفقات كرسوم مستحقة للبلدية .

المادة ٧ - يجوز لاي مأمور ، في سياق قيامه بواجبه ، في حالة شوب حريق ، او اذا كان لديه ما يجمله على الاعتقاد بشوب حريق ان يدخل ويقتحم اية بنائة او عقارات في حالة الاحتراق ، او يعتقد انها كذلك ، او اية بنائة او عقارات تلاصق البنائة او العقارات المذكورة آنفا دون الحصول على اذن صاحب البنائة ، وان يأمر بأخلاء تلك البنائة والعقارات ، ويقوم بجميع الاعمال التي يراها ضرورية او ملائمة لسلامة الاشخاص او الممتلكات او لاطفاء الحريق ، ويجوز لاي مأمور في حالة شوب حريق ان يستعمل اي مورد للمياه يعتبره ضروريا .

المادة ٨ - أ - اذا شب حريق ضمن منطقة البلدية ، يقع على عاتق رئيس الاطفائية ، الموجود في مكان الحريق او اي مأمور اخر عين ليتولى زمام الحالة ، التبعة المطابقة في الاشراف بمفرده على عمليات اطفاء الحريق بما في ذلك تعيين مواضع الآت واهجهزة الحريق ، وتركيب خراطيم المياه على الانابيب واستعمال موارد المياه واختيار الابنية او اجزاء الابنية المراد توجيه المياه نحوها ، واصدار الامر بأغلاق جميع انابيب المياه الرئيسية والفرعية حتى يتسنى الحصول على مقدار او ضغط اوفر من الماء ويشترط في ذلك انه لايجوز للمجلس بالمطالبة بأية نفقات من اي شخص او هيئة لقاء اطفاء الحريق الذي وقع ضمن منطقة البلدية .

ب - اذا شب حريق خارج منطقة البلدية فيجوز للرئيس ان يرسل سيارة الاطفائية لاطفاء الحريق ، ويحق للمجلس ان يطالب الاشخاص او الهيئات المعنية بدفع ما تكبده المجلس في سبيل مساهمة سيارة الاطفائية ومأموري الاطفاء في مكافحة ذلك الحريق .

المادة ٩ - يجوز لأي مأمور ان يحتجز الاموال التي تنفذ من النيران اذ اعتبر ذلك ضروريا .  
المادة ١٠ - أ - كل من عبث عن قصد وبوجه غير مشروع بحرس الحريق بحيث سبب اعطاء انذار كاذب ، يعتبر انه ارتكب جرماً ، ويعاقب لدى ادائه ، بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير .

هكذا من الأشهر



## نظام مطافئ نابلس

بمقتضى المادة ٤١/ب من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥  
وبناء على ما قرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/١/١٩٦٤  
لأمر بوضع النظام الآتي

نظام رقم (٧) لسنة ١٩٦٤

## نظام فرقة مطافئ نابلس

صادر بمقتضى المادة ٤١/أ/١٣ من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥



- المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام فرقة مطافئ نابلس لسنة ١٩٦٤ ) ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.
- المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك . -  
( بنائية ) اي انشاء من الحجر او الباطون المسلح او الخشب او خلاف ذلك .  
( رئيس الاطفائية ) رئيس فرقة مطافئ البلدية .  
( فرقة المطافئ ) الفرقة التي انشاها مجلس البلدية لاطفاء الحرائق ومنع وقوعها .  
( منطقة البلدية ) منطقة بلدية نابلس .  
( المجلس ) مجلس بلدية نابلس او اي لجنة بلدية في نابلس تشكل بموجب القانون .  
( الرئيس ) رئيس بلدية نابلس .  
( المحل ) كل محل يستعمل كتجر او مصنع او لتعاطي اية حرفة اخرى .  
( مأمور ) اي مأمور من مأموري فرقة المطافئ يعينه المجلس .  
( الامر ) الامر الصادر من المجلس .

المادة ٣ - يؤلف المجلس فرقة مطافئ قوامها رئيس الاطفائية وبعض المأمورين الآخرين الذين قد يعينهم المجلس من وقت لآخر ، ويقتضي على المجلس ان يقتني السيارات المجهزة تجهيزاً كاملاً بأدوات ومواد مكافحة الحريق ، ويقوم على صيانتها وإبقائها بحالة جيدة ، وتكون مهمة الفرق منع شوب الحرائق واطفائها ، وحماية الارواح والممتلكات وتقديم المعونة في حالة وقوع الحوادث او الضيق .

المادة ٤ - يحول رئيس الاطفائية ، او اي مأمور اخر من فرقة المطافئ مفوض منسب كتابة صلاحية الحصول على المعلومات المتعلقة بمهمة الابنية والممتلكات الاخرى الكائنة في منطقة البلدية ، والغاية التي تستعمل من اجلها ، وموارد المياه الموجودة فيها ، وطريقة الوصول اليها والاحتياجات المتخلدة ضد الحريق ، واية معلومات اخرى قد يعتبرها ضرورية لمنع الحريق ، اما بواسطة المعاينة او بصورة اخرى .

المادة ٥ - يجوز للمجلس ان يجهز الاماكن التي يعتبرها ملائمة بأجراس الحريق .

المادة ٦ - أ - يترتب على صاحب كل محل يقع ضمن منطقة البلدية ان يضع اجهزة مكافحة الحريق اللازمة في محله بعد تكليفه بذلك خطياً بأشعار موقع من الرئيس وبتنسيب من رئيس الاطفائية . واذا تخلف عن ذلك ، خلال المدة المعينة في الاشعار المذكور ، فإنه يعاقب لدى ادائه بغرامة لا تتجاوز الخمسة دنانير .

ب - يجوز للمجلس بحالة تخلف المكلف عن وضع الاجهزة المذكورة خلال المدة المعينة ، ان يقوم بوضعها ويلزم المكلف بدفع النفقات كرسوم مستحقة للبلدية .

المادة ٧ - يجوز لاي مأمور ، في سياق قيامه بواجبه ، في حالة شوب حريق ، او اذا كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بشوب حريق ان يدخل ويقتحم اية بناءة او عقارات في حالة الاحتراق ، او يعتقد انها كذلك ، او اية بناءة او عقارات تلاصق البناية او العقارات المذكورة آنفا دون الحصول على اذن صاحب البناية ، وان يأمر بأخلاء تلك البناية والعقارات ، ويقوم بتجميع الاعمال التي يراها ضرورية او ملائمة لسلامة الاشخاص او الممتلكات او لاطفاء الحريق ، ويجوز لاي مأمور في حالة شوب حريق ان يستعمل اي مورد للمياه يعتبره ضروريا .

المادة ٨ - أ - اذا شب حريق ضمن منطقة البلدية ، يقع على عاتق رئيس الاطفائية ، الموجود في مكان الحريق او اي مأمور اخر عين ليتولى زمام الحالة ، التبعة الماطقة في الاشراف بمفرده على عمليات اطفاء الحريق بما في ذلك تعيين مواضع الآت واهجهزة الحريق . وتركيب خراطيم المياه على الانابيب واستعمال موارد المياه واختيار الابنية او اجزاء الابنية المراد توجيه المياه نحوها ، واصدار الامر بأغلاق جميع انابيب المياه الرئيسية والفرعية حتى يتسنى الحصول على مقدار او ضغط اوفر من الماء ويشترط في ذلك انه لا يجوز للمجلس بالمطالبة بأية نفقات من اي شخص او هيئة لقاء اطفاء الحريق الذي وقع ضمن منطقة البلدية .

ب - اذا شب حريق خارج منطقة البلدية فيجوز للرئيس ان يرسل سيارة الاطفائية لاطفاء الحريق ، ويحق للمجلس ان يطالب الاشخاص او الهيئات المعنية بدفع ما تكبده المجلس في سبيل مساهمة سيارة الاطفائية ومأموري الاطفاء في مكافحة ذلك الحريق .

المادة ٩ - يجوز لأي مأمور ان يحتجز الاموال التي تنقل من النيران اذا اعتبر ذلك ضروريا .

المادة ١٠ - أ - كل من عبث عن قصد وبوجه غير مشروع بحرس الحريق بحيث سبب اعطاء انذار كاذب ، يعتبر انه ارتكب جرماً ، ويعاقب لدى ادائه ، بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير .

هكذا من الأشغال



ب - كل من اعاق مأموراً من مأموري فرقة الاطفاء في سياق قيامه بواجباته او تخلف عن مراعاة الاوامر التي اصدرها ذلك المأمور في حالة شوب حريق يعتبر ارتكب جرماً ويعاقب لسدى اذائه بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير .

المادة ١١ - جميع الغرامات المحكوم بها بموجب هذا النظام تحال بعد الحكم القطعي الى صندوق البلدية وتعتبر ايراداً في حساباته .

### الحسين طلال

١٩٦٤/١/١٨

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الداخلية	رئيس الوزراء	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
عبد المجيد مرتضى	عبد القادر الصالح	صالح المجالي	حسين بن ناصر

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والانشاء والتعمير	وزير العدل	قائم باعمال قاضي القضاة	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
أمين الحسيني	حسن الكايد	بشير الصباغ	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

وزير الزراعة	وزير الصحة	وزير الاشغال العامة	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
كامل عي الدين	صالح بركان	عبد اللطيف العنتاوي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

وزير المالية	وزير الخارجية	وزير الاقتصاد الوطني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
نظام الشراي	الطون عطا الله	عبد الرحيم الشريف	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

### نظام مجلس الامناء المعدل

بمقتضى المادة (٢٩) من قانون الجامعة الاردنية الموقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٤/٢/٨ تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٩) لسنة ١٩٦٤

### نظام مجلس الامناء المعدل

صادر بمقتضى المادة ٢٩ من قانون الجامعة الاردنية الموقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مجلس الامناء المعدل لسنة ١٩٦٤) ويقرأ مع النظام رقم (٦) لسنة ١٩٦٣ المنشور اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من النظام الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واذافة الفقرة (ب) التالية اليها :-

ب - و اذا تغيب الرئيس ونائب الرئيس عن الاجتماع وتوفر النصاب القانوني لعقده ، ينتخب المجلس من بين اعضاءه رئيساً لتلك الجلسة .

### الحسين طلال

١٩٦٤/٢/٩

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الداخلية	رئيس الوزراء	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
عبد المجيد مرتضى	عبد القادر الصالح	صالح المجالي	حسين بن ناصر

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والانشاء والتعمير	وزير العدل	قائم باعمال قاضي القضاة	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
أمين الحسيني	حسن السكايد	بشير الصباغ	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

وزير الزراعة	وزير الصحة	وزير الاشغال العامة	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
كامل عي الدين	صالح بركان	عبد اللطيف العنتاوي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

وزير المالية	وزير الخارجية	وزير الاقتصاد الوطني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
نظام الشراي	الطون عطا الله	عبد الرحيم الشريف	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

هكذا من المأهول



قرار مجلس الوزراء الموافقة على القرار الخاص باعفاء مستوردات دكان الجندي الذي وضعه صاحبا المعالي وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني شكله التالي .

## قرار

- ١ - عملاً بالصلاحيات المخولة لنا بموجب المادة (٩٢) من قانون الجمارك رقم « ١ » لسنة ١٩٦٢ واستناداً الى كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم ١٩٣٩/٢٦/١٤/١٢ تاريخ ١٩٦٣/٧/١٦ قرراً: الاكتفاء باعفاء المواد التي ينوي دكان الجندي استيرادها خلال الربع الاول من عام ١٩٦٤ بحسب الجداول المرفق بشرط ان يجرى التخليص عليها في جمرک عمان ضمن مبلغ ( ٣٦٣٥٠ ) دينار .
- ٢ - تعفى ايضاً من رسوم المكوس اثنان وخمسون مليوناً وخمسة وعشرون ألف سبجاره محلية لنفس المدة .
- ٣ - يعمل بهذا القرار اعتباراً من ١/١/١٩٦٤ ولغاية ٣١/٣/١٩٦٤ بعد موافقة سيادة رئيس الوزراء عليه .

١٩٦٤/٢/١٠

وزير الاقتصاد      وزير  
الوطني      المالي  
عبد الرحيم الشريف      نظام الشراي

### كشف بالبضائع اللازمة لدكان الجندي

نوع البضاعة	نوع البضاعة	نوع البضاعة
بازيلا	مسحوق لتنظيف الاواني	ماكينة حلاقة
زبد	طلبة فلت	ملح ليون
حليب بودرة الاطفال	بودرة اطفال	شاي
جولدن سيروب	شفرات حلاقة	زيت سمك
صوص للاكل	صباغ احذية	براسو او ما شابه
فراشي حلاقة	كاكاو	فراشي اسنان
نسكافي	معجون حلاقة	لحوم معلبة
بيكنج باودر	بودرة ليون وبرتقال	معجون اسنان
خميرة فرنجية	فاصوليا معلبة	اسماك معلبة
حبوب للصداع	صوص يقرى	حليب
مربيات	جبنة	

## امر دفاع

يتعلق بتخزين وتوزيع مادة الغاز رقم (٥) لسنة ١٩٦٤

صادر بمقتضى المادة ٢/د من نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٣٩

٠٠٠٠٠٠٠٠

- ١ - ان تخزن اسطوانات الغاز في مستودعات تقع خارج حدود المناطق البلدية وفي موضع خال من السكان وغير مأهول توافق عليه مديرية الامن العام .
- ٢ - ان تكون مستودعات التخزين منظمة ومجهزة بمضخات ولوازم الحريق اللازمة .
- ٣ - ان يشرف على التخزين والتحميل والشحن اشخاص لهم خبرة كافية بالتخزين والتحميل واعمال الاطفاء .
- ٤ - ان يتم توزيع الاسطوانات على المشتركين داخل المناطق البلدية بسيارات البيكب او الصغيرة بحيث لا تتجاوز حمولة كل منها عن عشرة اسطوانات معبأة في كل رحلة وان تجهز السيارة بمضختين ضد الحريق وان تكون السيارة مغطاة من كل الجوانب ومغطاة او مبطنة بصفائح من « الصاج » .
- ٥ - ان يكون سائقو سيارات التوزيع من ذوي الخبرة الممتازة في السواقة ولملمين بتعليمات السير وعلى معرفة بشوارع المدينة معرفة تامة .
- ٦ - ان تخضع المستودعات ومحلات بيع الغاز الى الرقابة من حين لآخر من قبل اشخاص مكلفون بهذه المهمة من مديرية الامن العام .
- ٧ - يعطى من يعينهم هذا الامر مهلة اقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذ هذا الامر لاعداد المستودعات المطلوبة ، على ان لا يستعمل اي مستودع منها الا بعد الحصول على ترخيص بان المستودع ملائم من كافة الوجوه من مديرية الامن العام .
- ٨ - من خلال المهلة المبحوث عنها في البند السابع المتقدم على المتقدمين او الموزعين لمادة الغاز عدم الاحتفاظ بكميات تزيد عن حاجة ( ٤٨ ) ساعة للمستهلكين واخذ الاحتياطات الوقائية اللازمة ، وان يخضع هذا الترتيب ايضاً خلال تلك المدة لرقابة مديرية الامن العام .
- ٩ - كل من يخالف هذا الامر او اي بند من بنوده يعاقب بعسـد الادانة بالعقوبة المنصوص عنها في المادة ( ٤ ) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ .
- ١٠ - يعمل بهذا الامر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١٩٦٤/٢/٢٢

رئيس الوزراء  
حسين بن ناصر

هكذا من الأشهر